منظمة الصحة العالمية

لجنة البرنامج والميزانية والإدارة
التابعة للمجلس التنفيذي
الاجتماع الرابع والعشرون
البند ٣-٢ من جدول الأعمال المؤقت

EBPBAC24/2
١٣ أيار/ مايو ٢٠١٦

التقرير السنوي للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

تتشرف المديرة العامة بأن تحيل طيه التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي كي تنظر فيه في اجتماعها الرابع والعشرين (انظر الملحق).

الملحق

التقرير المقدم من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، أيار/ مايو ٢٠١٦

معلومات أساسية

١- أنشأ المجلس التنفيذي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في أيار/ مايو ٢٠٠٩ بموجب القرار م ت١٢٥ق١ وحدّد اختصاصاتها الرامية إلى إسداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة وإلى المجلس التنفيذي من خلال هذه اللجنة الأخيرة بشأن المسائل التي تندرج ضمن نطاق ولايتها والتي تشمل ما يلي:

- استعراض بيانات المنظمة المالية وسياساتها لتقديم التقارير المالية والمحاسبية
- إسداء المشورة بشأن مدى كفاية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر
- استعراض مدى فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية لحسابات المنظمة، ورصد تنفيذ نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات المنبثقة عنها.

٢- وفيما يلي أسماء أعضاء لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة:

الاسم	تاريخ تعيين العضو من جانب المجلس التنفيذي[1]	مرجع المقرر الإجرائي
السيد روبرت ساملز (الرئيس)	أيار/ مايو ٢٠١٣	م ت١٣٣(٨)
السيدة ماري نكوبي	أيار/ مايو ٢٠١٢	م ت١٣١(٤)
السيد فريد لحود	كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣	م ت١٣٢(٢)
السيد موكيش أريا	أيار/ مايو ٢٠١٣	م ت١٣٣(٨)
السيد ستيف تنتون	أيار/ مايو ٢٠١٣	م ت١٣٣(٨)

٣- وهذا التقرير هو التقرير السنوي السادس المقدم من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، وهو يلخِّص التقدم الذي أحرزته اللجنة في إنجاز أعمالها طوال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في نيسان/ أبريل ٢٠١٦.

٤- وقد عقدت اللجنة دوراتها السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة في الفترات من ١ إلى ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥ ومن ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ ومن ٤ إلى ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٦، على التوالي. وكان من المقرر أن تُعقد الدورة السابعة عشرة أصلاً في برازافيل ولكن قُرر، في ضوء التقدير الأمني الذي قام به كبار المسؤولين عن الأمن بوكالات الأمم المتحدة في برازافيل، نقل مكان الاجتماع إلى جنيف. وتم الاتفاق على جدول أعمال الاجتماع واتباعه قدر الإمكان. وشارك زملاء من المكتب الإقليمي لأفريقيا في الاجتماع عن طريق المؤتمرات الفيديوية.

١ يُشير "تاريخ التعيين" إلى تاريخ اعتماد المجلس التنفيذي للمقرر الإجرائي المعني.

٥- ولم تتمكن السيدة ماري نكوبي من حضور الدورة السادسة عشرة ولم يستطع السيد ستيف تنتون حضور الدورة الثامنة عشرة.

٦- ومن المقرر أن تنتهي مدة ولاية عضوين باللجنة الحالية، هما السيد فريد لحود والسيدة ماري نكوبي، في أيار/ مايو ٢٠١٦. والعضوان الجديدان اللذان سيحلان محلهما هما السيدة جايا ويلسون والسيد ليوناردو غوميز بيريرا، واللذان تم تعيينهما في أيار/ مايو ٢٠١٥ بموجب المقرر الإجرائي م ت١٣٧(٤). وقد حضر العضوان الجديدان الدورة الثامنة عشرة بصفتهما مراقبين.

٧- وحظيت اللجنة طوال اجتماعاتها بدعم جدير بالثناء من أعضاء الإدارة، وأعربت عن شكرها للمديرة العامة شخصياً وأعضاء فريقها على انفتاحهم في تبادل المعلومات مع اللجنة وتكريسهم الوقت الكافي للاستماع إلى الشواغل التي عبرت عنها اللجنة وتقديمهم الإيضاحات أو الردود اللازمة.

البيانات المالية

٨- استعرضت اللجنة البيانات المالية لعام ٢٠١٥ وبحثتها مع أعضاء الإدارة، وتناولت سياسات المحاسبة الرئيسية ومدى وجاهة التقديرات المهمة ووضوح عمليات الإفصاح. وأشارت اللجنة إلى أن المنظمة تقدم للمرة الأولى تقريراً مُوَّحداً يتضمن البيانات المالية لعام ٢٠١٥ وتقرير التقييم المالي وتقييم الأداء للثنائية ٢٠١٤-٢٠١٥،[1] مقارنةً بالميزانية البرمجية للثنائية ٢٠١٤-٢٠١٥.

٩- ولاحظت اللجنة أن زيادة النفقات ترجع بصفة أساسية إلى الأنشطة التي قامت بها المنظمة في عام ٢٠١٥ بشأن مكافحة شلل الأطفال ووباء الإيبولا. وناقشت اللجنة كذلك بإيجاز سياسات التحوط وسياسات الاستثمار المتبعة من جانب المنظمة.

١٠- كما أشارت اللجنة إلى أنها ترى أن الحسابات ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (في معرض ملاحظتها أنه وفقاً لما تسمح به قواعد المعايير المذكورة، فإن المنظمة اختارت اعتماد الحكم الانتقالي بشأن تنفيذ متطلبات تلك المعايير فيما يتعلق بالممتلكات والمعدات حتى ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧). وأُطلِعت اللجنة على أنه رغم أن المنظمة لم تُرَسْمِل تكاليف المعدات الخاصة بها بالكامل حتى الآن، فإن المشروع الخاص بذلك على المسار السليم لضمان الامتثال التام بحلول نهاية العام.

١١- وكان من دواعي سرور اللجنة أن لاحظت أن مراجع الحسابات الخارجي سيصدر رأياً غير متحفظ بشأن البيانات المالية. ولم تعرب اللجنة عن أية تحفظات فيما يتعلق بتقديم البيانات المالية إلى لجنة البرنامج والإدارة والميزانية وإلى جمعية الصحة العالمية.

١٢- وأحاطت اللجنة علماً بالبيانات المالية الخاصة بتمويل التأمين الصحي للموظفين لعام ٢٠١٥. ولاحظت اللجنة استمرار ارتفاع التكاليف الصحية للموظفين المتقاعدين، وبخاصة في الأقاليم "المرتفعة التكلفة". وسيتواصل هذا الاتجاه نتيجة العوامل الديمُغرافية التي من شأنها أن تشكل ضغطاً على الخصوم غير الممولة في خطة التأمين الصحي. وحثَّت اللجنة الإدارة على استكمال استعراض مفصل للتغطية والتمويل الجاري تقديمهما لكل من الموظفين العاملين والموظفين المتقاعدين، وذلك بهدف تقليل التكاليف المستقبلية.

---

١ الوثيقة ج٦٩/٤٥.

المراجعة الخارجية للحسابات

١٣- وفقاً للممارسات المعتادة التي تتبعها لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، فقد التقت بمراجع الحسابات الخارجي بشكل منفرد، وكذلك بممثلي الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاتها.

١٤- وزَوَّد مراجع الحسابات الخارجي اللجنة بمعلومات موجزة وافية عن نتائج مراجعة الحسابات الواردة في البيانات المالية لعام ٢٠١٥، واستعراض أنشطة الرقابة، وتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بحالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الخارجية. وأعربت اللجنة عن ارتياحها بعد أن لاحظت أن الإدارة قامت بتنفيذ الغالبية العظمى من التوصيات وأن مراجع الحسابات الخارجي أبدى رضاه عن التقدم المحرز.

١٥ وكانت مسودة توصيات مراجعة الحسابات الخارجية للعام الحالي قيد الاستعراض لدى الإدارة، وبالتالي لم تكن متاحة. ومع ذلك شعرت اللجنة بالطمأنينة عقب علمها من مراجع الحسابات الخارجي أنه لا توجد مسودة توصيات مهمة لمراجعة الحسابات من شأنها أن تؤثر على البيانات المالية. وتم الاتفاق على أن يتم استعراض توصيات مراجعة الحسابات الخارجية وردود الإدارة عليها بمزيد من التفصيل في الاجتماع القادم للجنة.

خدمات المراقبة الداخلية

١٦- التقت اللجنة في كل واحد من اجتماعاتها بمدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية على انفراد وبحضور أعضاء الإدارة على حد سواء.

١٧- واستعرضت اللجنة الوضع الراهن للتوصيات المعلَّقة فيما يخص مراجعة الحسابات وبرنامج العمل، وأعربت عن سرورها عقب إحاطتها علماً بالانخفاض الكبير في عدد التوصيات المفتوحة المعلَّقة؛ حيث بلغت ٣,٦٪ مقارنةً بـ ٨٪ في آذار/ مارس ٢٠١٥. ووجدت اللجنة ما يشجعها إذ لاحظت التحسن الواضح عبر المنظمة في الوعي بشأن "مسائل المراجعة المفتوحة"؛ وحَثَّت اللجنة المنظمة على مواصلة هذا الاتجاه والتصدي للمسائل المفتوحة في التوقيت المناسب.

١٨- ومع ذلك فقد لاحظت اللجنة، من حيث تنظيم المساءلة، أنه مازال يبدو أنه ليس هناك عواقب لعدم الامتثال، كما تَجَلَّى من أن عدة توصيات لمراجعة الحسابات ظلت مفتوحة على مدار عامين. وكان من الضروري أن تنظر المنظمة في اعتماد "عملية تصعيد" موحدة ترتبط بطول مدة أي توصية مفتوحة معلقة قائمة لضمان تسليط المزيد من الضوء عليها واسترعاء انتباه الإدارة العليا.

١٩- وفيما يتعلق بعمليات المراجعة القطرية في الإقليم الأفريقي على مدار السنوات الأخيرة، لاحظت اللجنة أن التوصيات الرئيسية للإقليم تتشابه بوجه عام مع تلك التي تم التوصل إليها في التحليل العالمي. وتمثلت مجالات الاهتمام الرئيسية في اتفاقات التعاون المالي المباشر، وإدارة المخزون والأصول الثابتة، والشراء. ولاحظت اللجنة التقدم الجيد المحرز في تحسين الإبلاغ عن التعاون المالي المباشر. ولاحظت اللجنة اتجاه التحسن في التصدي لمواطن الضعف التي لُوحظت في تقارير مكتب خدمات المراقبة الداخلية بشأن المكاتب القطرية في الإقليم الأفريقي بيد أنها أوصت بضرورة تسريع وتيرة هذا الاتجاه من أجل الحصول على تقييمات مرضية في حصائل التقارير من هذا القبيل في المستقبل. وأحاطت اللجنة علماً بالتدابير الجاري اتخاذها من جانب المكتب الإقليمي لأفريقيا بهدف تعزيز إطار الرقابة الداخلية من أجل تحسين نتائج الامتثال، وتطلعت اللجنة قُدُمَاً إلى رؤية أثر برنامج التحول يتجلى في نتائج مراجعة الحسابات خلال عام ٢٠١٧. وأعربت اللجنة عن ارتياحها بعد أن لاحظت أن أحد مؤشرات الأداء التي استخدمتها المنظمة تمثل في التنفيذ الكامل لتوصيات مراجعة الحسابات.

٢٠- ووجدت اللجنة أن مما يبعث على التشجيع تولي الإدارة مبادرات عدة بهدف تعزيز الضوابط عبر مستويات المنظمة الثلاثة، من قبيل إطار الرقابة الداخلية، وإنشاء سجل مخاطر وقوائم مرجعية للتقييم الذاتي وإبرام اتفاق المساءلة بُغية التصدي للتقييمات المرضية جزئياً أو غير المرضية المعطاة من مكتب خدمات المراقبة الداخلية فيما يتعلق بالفعالية التشغيلية لمراكز الميزانية. وبدا أن هناك اتجاهاً إيجابياً بخصوص العديد من مجالات العمل التي تظهر تحسناً، ومع ذلك فمازال الأثر الكامل لجميع المبادرات من هذا القبيل يتمثل في إظهار حسم جميع مواطن الضعف الرقابي في النظم.

٢١- وكررت اللجنة ملاحظتها السابقة أنه ينبغي وجود عملية أفضل لتبادل التعلم من النتائج التي يتوصل إليها مكتب خدمات المراقبة الداخلية. وأشارت اللجنة إلى أهمية ضرورة الإبلاغ عن الدروس المستفادة من تقارير مكتب خدمات المراقبة الداخلية، وضرورة تبادل النتائج الإيجابية والممارسات الجيدة عبر المنظمة.

إطار الامتثال والرقابة الداخلية

٢٢- لاحظت اللجنة التركيز على الامتثال للقواعد والسياسات، وأحاطت علماً بالمبادرات الجديدة العديدة الجاري تنفيذها من جانب المديرين الإقليميين بهدف تحقيق تحسن في هذا المجال.

٢٣- وانصب تركيز الاجتماع السابع عشر على المكتب الإقليمي لأفريقيا. وأعربت المديرة الإقليمية إلى اللجنة عن التزامها القوي، وفريق موظفي الإدارة العليا التابع لها، بالمُضي قُدُماً ببرنامج التحول الإقليمي. وكان من دواعي السرور الشديد للجنة أن أحاطت علماً بمثل هذا الالتزام، وأبدت اللجنة تأييداً شديداً لإعداد لوحة متابعة تضم مؤشرات الأداء الرئيسية للمكتب الإقليمي لأفريقيا وللتدابير المتخذة في المكتب الإقليمي بهدف تحسين الضوابط الداخلية. واعتبرت اللجنة أن نتائج مثل هذه التحسينات جميعاً ستستغرق وقتاً كي تُترجم إلى تقارير مرضية بشكل أكبر من مكتب خدمات المراقبة الداخلية، بيد أن اللجنة وجدت ما يشجعها إذ شهدت المكتب الإقليمي لأفريقيا يتخذ إجراءات إيجابية.

٢٤- ولاحظت اللجنة أنه تم تعميم القائمة المرجعية لإطار الرقابة الداخلية بنجاح في الأقاليم كافةً وأحاطت علماً بأن مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات يتخذ خطوات ترمي إلى استهلال تطبيق هذه القائمة في دوائر المقر الرئيسي، وبأن الإدارة العليا في المقر الرئيسي لاتزال تولي مستوى مرتفعاً من الاهتمام إلى هذه القائمة المرجعية الجديدة. ومع ذلك، فقد أعربت اللجنة عن قلقها لأنه حيث إن القوائم المرجعية تقوم على أساس التقييمات الذاتية، فإن هناك مخاطر كامنة بأن تفرط مراكز الميزانية في درجات التقييم. وينبغي قراءة نتائج هذه القوائم المرجعية على التوازي مع سجل المخاطر ونتائج تقارير مراجعة الحسابات.

٢٥- بوجه عام، وجدت اللجنة ما يشجعها إذ لاحظت قدر العمل الكبير الذي أنجزته المنظمة في وضع السياسات والأدوات المناسبة موضع التنفيذ بهدف تعزيز فعالية إطار الرقابة الداخلية بوجه عام على جميع المستويات. وشجعت اللجنة الإدارة على تعزيز المشاركة بشكل استباقي على المستويات كافةً حتى يظهر للعيان تأثير مثل هذه الأدوات جميعاً في نتائج مراجعة الحسابات. وتطلعت اللجنة إلى رؤية حصيلة التغيير في شكل بيِّنات قابلة للقياس في المستقبل.

اتفاق المساءلة، وإدارة المخاطر، والأخلاقيات

٢٦- ظل رصد التقدم المحرز في المسائل المتعلقة بالامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات بنداً رئيسياً متكرراً في جدول أعمال اللجنة. وأقرت اللجنة بقدر العمل الكبير الذي أنجزه مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات في فترة زمنية قصيرة بشأن بعض أهم المبادرات الاستراتيجية، وقدرت هذا العمل. وقد شعرت اللجنة بالاطمئنان لإدراك الإدارة ضرورة تزويد مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات بالموارد الكافية كي يتسنى له تحقيق أهدافه المهمة، ولأن المكتب قد حاز على الاهتمام والدعم المناسبين من الإدارة العليا.

٢٧- وفي مجال إدارة المخاطر، أحاطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز في السنتين الأخيرتين بدءاً من عملية تحديد المخاطر من القاعدة إلى القمة على مستوى مراكز الميزانية، والتي تلتها عملية التثبت والتحقق على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المقر الرئيسي. وانصب التأكيد على المطابقة بين المخاطر التي يتم تحديدها من خلال العملية المنطلقة من القاعدة إلى القمة وبين المخاطر الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، كان من الضروري ضمان اتخاذ التدابير المناسبة لتخفيف المخاطر، بما في ذلك إجراءات التصعيد الكافية.

٢٨- وقد حصلت اللجنة في دورتها الثامنة عشرة على نبذة عن المخاطر الاستراتيجية التي تنظر فيها الإدارة التنفيذية، من قبيل (١) المخاطر الماسة بالسمعة في عملية انتخاب المدير العام الجديد؛ (٢) المضي قُدُماً بالمبادرات في إطار الإصلاح في حالات الطوارئ استجابةً للعبر المستخلصة من أزمة فيروس الإيبولا؛ (٣) وتيرة إصلاح تصريف الشؤون؛ (٤) المخاطر المتعلقة بتمويل المنظمة.

٢٩- وأُحيطت اللجنة علماً بأنه سيتم فيما بعد ضم المخاطر الاستراتيجية، حسب ما تحدده الإدارة التنفيذية، مع المخاطر الحاسمة التي يتم تحديدها من خلال نهج الانطلاق من القاعدة إلى القمة وسوف يتم تقديمها، إلى جانب تدابير تخفيف المخاطر، إلى فريق السياسات العالمية لاستعراضها قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية. وحثت اللجنة الأمانة على تسريع عملية مطابقة المخاطر التي يتم تحديدها من خلال العملية المنطلقة من القاعدة إلى القمة والعملية المنطلقة من القمة إلى القاعدة. وعلاوةً على ذلك، اقترحت اللجنة تبادل تحليل رفيع المستوى والخطط المعنية بتدابير تخفيف المخاطر الكبيرة مع الدول الأعضاء والهيئات الرئاسية، حسب الاقتضاء، حتى يتسنى للهيئات الرئاسية التمتع ببعض الملكية وتقديم فهم مشترك لتدابير تخفيف المخاطر.

٣٠- وشجعت اللجنة مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات على مواصلة عمله واستكمال المرحلة الحالية بسرعة. وكررت اللجنة اقتراحها السابق بتفعيل سجل المخاطر بسرعة حتى يتم استخدامه كأداة إدارية لزيادة تعزيز رسم خرائط المخاطر في خطط مراجعة الحسابات الداخلية إلى جانب مواءمته مع مهام وحدات الامتثال.

٣١- وشدّدت اللجنة مرة أخرى على أهمية تفعيل سجل المخاطر أو إدراجه في وظائف الإدارة باعتباره ذا أولوية. وأوصت اللجنة باستخدام سجل المخاطر كأداة إدارية لزيادة تعزيز رسم خرائط المخاطر في خطط مراجعة الحسابات الداخلية إلى جانب مواءمته مع مهام وحدات الامتثال.

٣٢- وأحاطت اللجنة علماً بإبرام اتفاق المساءلة بين المديرة العامة والمديرين العامين المساعدين. واستعرضت اللجنة العناصر ومؤشرات الأداء البالغة الأهمية في اتفاق المساءلة المبرم بين المديرة العامة والمديرين العامين المساعدين، واعتبرت هذا العقد أداة جديرة بالإعجاب لتصريف الشؤون وأثنت على الأمانة لقيامها بإعلان هذا الاتفاق على الملأ. وللحفاظ على نزاهة الاتفاق بوجه عام، مع المحافظة في الوقت ذاته على الخصائص المميزة

للهيكل الاتحادي، شجعت اللجنة الإدارة على مواصلة إبرام هذه الاتفاقات على امتداد مستويات المنظمة الثلاثة، مقترحةً إمكانية اعتماد هذه الاتفاقات أيضاً من خلال اللجان الإقليمية، بُغية تعزيز إطار المساءلة.

التقييم والتعلّم التنظيمي

٣٣- استعرضت اللجنة خطة عمل التقييم للثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧ وحصلت أيضاً على معلومات موجزة بشأن التقرير السنوي المزمع تقديمه إلى الهيئات الرئاسية في أيار/ مايو ٢٠١٦. واعتبرت اللجنة أن التقييم والتعلّم التنظيمي أحد مجالات الإدارة الهامة، وأيدت العمل الجاري تنفيذه في إطار تلك الوظيفة. وحثَّت اللجنة الإدارة على وضع النظم اللازمة لإضفاء الطابع المؤسسي على جوانب التعلم المتبادلة الناتجة عن التقييمات عبر مستويات المنظمة الثلاثة. كما شجعت اللجنة مكتب التقييم على إعداد أداة لرصد وتتبع تنفيذ التوصيات القائمة على تقييمات محددة. وتطلعت اللجنة إلى إحاطتها علماً بالتقدم المحرز بصفة منتظمة.

إصلاح المنظمة في حالات الطوارئ: تحديث عام

٣٤- قُدِّمت إلى اللجنة في اجتماعها السادس عشر معلومات موجزة عن التقييم المبدئي لاستجابة المنظمة لأزمة فيروس الإيبولا، والذي تولى إجراءه فريق خبراء مستقلين خارجيين. وأحاط رئيس الفريق المعني بالتقييم المبدئي لمرض الإيبولا اللجنة علماً في اجتماعها السابع عشر بعدد من النتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الفريق. وكذلك فقد شارك المدير الإقليمي لأفريقيا وكبار الموظفين من الإقليم في الدورة عن طريق المؤتمرات الفيديوية. وحصلت اللجنة على معلومات محدثة عن رد الأمانة على التقرير إلى جانب عرض تقديمي عن "إصلاح عمل المنظمة إبَّان الفاشيات وحالات الطوارئ ذات العواقب الصحية والإنسانية".

٣٥- وكررت اللجنة ملاحظتها السابقة أنه ينبغي أن يتوافر للمنظمة هيكل إداري فعال به أدوار ومسؤوليات وسلطات محددة بوضوح فيما بين أفراد الإدارة العليا عبر مستويات المنظمة الثلاثة. وحددت عوامل النجاح الحاسمة التالية لإيجاد هيكل طوارئ يتسم بالكفاءة ويلبي الاحتياجات المعنية، ألا وهي: القيادة القوية لتوجيه التغيير؛ والتحديد الواضح لنطاق المشروع ومخصصات الميزانية المبدئية وآثار تكاليف التشغيل السنوية؛ والتحديد الواضح للإطار الزمني بما فيه المنجزات الملموسة.

٣٦- وأحاطت اللجنة علماً في اجتماعها الثامن عشر بأن الإدارة العليا تعتبر نفسها على دراية كافية بدرجة تعقد المشروع، ومدى المسائل الحاسمة المعنية وعمقها، وتحديات العمل مع أصحاب مصلحة عديدين داخلياً وخارجياً لتحقيق نجاح برنامج الطوارئ الجديد. وحصلت اللجنة على معلومات محدثة من الإدارة العليا المعنية بالفاشيات والطوارئ الصحية بشأن برنامج الطوارئ الصحية الخاص بالمنظمة، وشملت هذه المعلومات الدروس الأساسية المستفادة من أزمة فيروس الإيبولا، وما يتوقعه العالم من المنظمة إبَّان حالات الطوارئ، والتقدم الذي أحرزته المنظمة في وضع أحد برامج الطوارئ الصحية الخاصة بها موضع التنفيذ، والمتطلبات المالية خلال السنوات القليلة القادمة للإبقاء على البرنامج.

٣٧- ومن المهم للغاية التنويه إلى أنه ينبغي أن يتوافر لدى برنامج الطوارئ الصحية لمنظمة الصحة العالمية مجموعة مشتركة من العمليات الإدارية لحالات الطوارئ، وقواعد العمل أثناء الطوارئ، ونظم التشغيل أثناء الطوارئ عبر المنظمة بهدف تمكين منظمة الصحة العالمية من نشر الموظفين ونقل الأموال في أوقات الطوارئ، في إطار المعايير الموضوعة المراعية للوقت. وقد وافقت المنظمة على أن يكون لديها هيكل طوارئ قياسي

وخطوط إبلاغ وجوانب مساءلة عبر المكاتب الرئيسية كافةً، بيد أن اللجنة تود التأكيد على أن نجاح البرنامج يعتمد على إعداد هيكل متسق وعمليات مشتركة.

٣٨- ويتمثل أحد التحديات البارزة في قدرة المنظمة على التحول من الدور المعياري إلى الدور التشغيلي، في حالات الطوارئ، في عملية صنع القرار بالمنظمة. فصنع القرار في المنظمة، كوكالة معنية بوضع القواعد، يقوم في المعتاد على توافق الآراء، بينما يقتضي عملها كوكالة تشغيلية اتخاذ قرارات تنفيذية قد تكون، أو لا تكون، محل توافق في الآراء في وقت معين من الزمن.

٣٩- وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بالتمويل الإضافي المطلوب على مدار السنوات القليلة القادمة بهدف إيجاد هيكل طوارئ والإبقاء عليه، بيد أنها أعربت مجدداً عن قلقها إزاء قدرة المنظمة على اجتذاب الموارد الضرورية في ضوء اعتمادها على التمويل الطوعي من عدد محدود نسبياً من الجهات المانحة.

٤٠- ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز بالفعل في إنشاء دائرة طوارئ موحدة، وبخطط التنفيذ الكاملة بشأن هيكل طوارئ مخصص بإطار زمني واضح، وبالمشاركة القوية من جانب فريق السياسات العالمية. بيد أنها أشارت إلى أهمية اعتماد تلك الخطط واحتياجات التمويل من الهيئات الرئاسية، حتى يتسنى للمنظمة المُضي بها قُدُماً. وتطلعت اللجنة إلى الحصول على معلومات محدثة عن التطور المحرز في تعميم خطة التنفيذ.

مسائل أخرى

٤١- أُحيطت اللجنة علماً في دورتها السادسة عشرة بتفعيل الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧[١] وبتنفيذ الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠١٤-٢٠١٥ وتقييم أدائها. وأثنت اللجنة على المستوى الممتاز للتفاصيل والمعلومات المالية الواردة في استعراض منتصف المدة.[٢] وشجعت اللجنة الأمانة على تعزيز عملية التقييم الذاتي من حيث مطابقة الحصائل والمخرجات مع الموارد المالية. وترى اللجنة أن مطابقة التقييم البرمجي مع الأرقام المالية عنصرٌ حاسمٌ في التقييم المتعمق لأداء المنظمة.

٤٢- وكان من دواعي سرور اللجنة أن أحاطت علماً بالتقرير الموحد الذي أدى إلى تحسين ملاءمة التوقيت والجودة مع تعزيز الشفافية والمساءلة في الوقت ذاته من خلال عرض المعلومات على البوابة الإلكترونية للميزانية البرمجية للمنظمة. وقدرت اللجنة بشدة المعلومات الممتازة المتاحة على البوابة الإلكترونية، والتي تضمنت تحليلاً تفصيلياً حسب المكتب الرئيسي وحسب البلد وحسب المجال البرنامجي إلخ.

٤٣- وأُحيطت اللجنة علماً في دورتها السابعة عشرة بالتقدم المحرز والاستعدادات الجارية بخصوص الحوار الخاص بالتمويل في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥. وأحاطت علماً بأنه تم إحراز تقدم مُطرد في إمكانية التنبؤ بالتمويل في الثنائيات الثلاث الأخيرة، ومع ذلك فلا تزال مجالات المواءمة والمرونة تشكل تحديات حاسمة على الرغم من إحرازها تقدماً كبيراً.

٤٤- ورأت اللجنة، فيما يخص تمويل عمليات المنظمة في الأجل المتوسط والأجل الطويل، أن هناك مخاطر تتعلق بما يلي: (أ) الاعتماد على المساهمات الطوعية؛ (ب) صغر حجم قاعة الجهات المانحة؛ (ج) تلبية

١ الوثيقة ج٦٨/٧.

٢ الوثيقة ج٦٨/٦.

الخصوم الطويلة الأجل للتأمين الصحي للموظفين؛ (د) مشروع تجديد المباني؛ (هـ) التمويل المتاح لأنشطة مكافحة شلل الأطفال والذي يدعم وظائف شاملة وغير مرتبطة بشلل الأطفال؛ (و) التمويل المستدام لعمليات الطوارئ. وأوصت اللجنة المنظمة بأن تتداول تلك المخاطر المرتبطة بالتمويل المستدام المتوسط الأجل والطويل الأجل مع الهيئات الرئاسية للمنظمة.

٤٥- وكان العرض التقديمي بشأن وضع الخطط الانتقالية لمرحلة ما بعد استئصال شلل الأطفال موضع ترحيب من اللجنة. وشعرت اللجنة بالطمأنينة إذ رأت توافقاً في الآراء بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية بشأن أغراض تخطيط موروث شلل الأطفال. ورأت اللجنة أن لإدارة الجوانب الخمسة التالية أهمية حاسمة في تخطيط موروث شلل الأطفال: (١) الجانب المالي، حيث كان يتم تمويل بعض البرامج الصحية الأخرى جزئياً من خلال برنامج مكافحة شلل الأطفال؛ (٢) الموارد البشرية – والتي لو لم تُحسن إدارتها فقد تعرض سمعة المنظمة للمخاطر؛ (٣) إعادة تخصيص الموارد، والتي اقتضت تخطيطاً دقيقاً لضمان عدم حدوث تأثير سلبي خلال المرحلة الانتقالية على الأنشطة الصحية التي يدعمها في الوقت الراهن العاملون الذين يمول برنامج مكافحة شلل الأطفال وظائفهم؛ (٤) الاحتفاظ بالمعرفة، والتي تتجسد في الأفراد والعمليات؛ (٥) تأثير انتهاء برنامج مكافحة شلل الأطفال على النظم الصحية بالبلدان السريعة التأثر.

٤٦- وتدرك اللجنة أنه يجري وضع خطة انتقالية عالمية تتضمن نقل المعارف، وتأثيرات الملاك الوظيفي، والتقديرات المالية. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن القوى العاملة المعنية بمكافحة شلل الأطفال تمثل مورداً قيماً وإن كان مؤقتاً، وإلى أنه ينبغي وضع خطة شاملة للموارد البشرية تحدد أصحاب الأداء المتميز كي يتم إعادة نشرهم عبر المنظمة.

روبرت ساملز (الرئيس)
ماري نكوبي، فريد لحود، موكيش أريا، ستيف تنتون

= = =